تموز 2016

المملكة السعودية

أجنحة الحكم وسلطة القرار

المخاطر والتحديات

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

المملكة السعودية

أجنحة الحكم وسلطة القرار

المخاطر والتحدّيات

علي مراد[1]

[1] كاتب وباحث مختص بالشأن السعودي

قائمة المحتويات

مقدمة 2

توارث الحكم تاريخيًا 2

مأسسة ولاية العهد..... 4

تنافس الأجنحة وتفوّق السُديريين 4

الجناح السُديري 5

السُديريون الأقوياء..... 5

فهد بن عبد العزيز وأبناؤه..... 5

سلطان بن عبد العزيز وأبناؤه..... 6

نايف بن عبد العزيز وأبناؤه..... 7

سلمان بن عبد العزيز وأبناؤه..... 9

بين المحمدين: أيهما يحكم؟..... 10

فرضية التوافق والانتقال السلس للسلطة..... 10

فرضية التنافس والتصارع..... 11

هيئة كبار العلماء ودورها 12

مستقبل العلاقة مع واشنطن 13

زيارة بن سلمان لواشنطن..... 15

الخاتمة 18

مقدمة

أربعة وثمانون عامًا مضت على حكم عائلة آل سعود لبلاد الحرمين الشريفين ضمن دولتهم الثالثة. وضع أسس هذا الحكم رسميًا عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عام 1932، وتعاقب أبناؤه على الحكم مع سعود عام 1953 وصولًا إلى سلمان اليوم وقد مرّت مملكة السعوديين بالعديد من المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، لكن مما لا شك فيه أن عوامل حفظ الحكم من الانهيار والسقوط لطالما ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالإمبريالية العالمية التي تمثلت في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي بالبريطانيين وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالأميركيين وتبقى السعودية مدينة ببقاء واستمرار حكمها لعهد روزفلت - عبد العزيز اللذين أسسا في شباط/فبراير 1945 وهما على متن الطراد كوينسي قرب قناة السويس العلاقة الثنائية القائمة على الأمن مقابل النفط. إلا أن متغيرات كثيرة حصلت في مرحلة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، وصولًا إلى توتر ملحوظ حاليًا في العلاقة بين واشنطن والرياض، كل ذلك يؤثر على الحكم السعودي وتطرح اسئلة عديدة بالتزامن مع انتقال الحكم من جيل أبناء عبد العزيز إلى أحفاده. وهنا يكمن لبّ الأزمة المرتقبة لما للضغوط الخارجية والتورط في حروب الإقليم من تأثيرات على أجنحة الحكم السعودي المتنافسة أصلاً، الأمر الذي ينذر بانفجار الصراع مع وفاة آخر الملوك الابناء سلمان بن عبد العزيز.

توارث الحكم تاريخيًا

تأسس مفهوم توارث الحكم في السعودية في عهد مؤسس المملكة عبد العزيز. آنذاك كانت منظومة الحكم السياسية تتشكّل بناء على الولاءات الشخصية لزعماء القبائل القوية والنافذة للملك وفي عام 1933، أي بعد تأسيس المملكة السعودية وإعلان عبد العزيز نفسه ملكًا، أعلن الأخير أن ولي عهده هو نجله الثاني سعود، مستبقًا أي محاولات من قبل إخوته وأبناء عمومته للمطالبة بالحكم من بعده. ولتطويق أي نزاع مستقبلي على السلطة بين أبنائه قام بتسمية نجله الثالث فيصل كخليفة لولي عهده وفي عام 1953 توفي عبد العزيز دون أن يضع قبل رحيله قانونًا يحدد آلية تعاقب الحكم وكيفية انتقاله، لكن أبناءه اتفقوا على عرف أهلية الأبن الأكبر سنًا لولاية عهد أخيه الملك، مدعّمًا بمباركة رجال الدين لإضفاء الشرعية على كل ملك يجلس في سدة العرش ويمكن القول أن العرف الذي انتهجه أبناء عبد العزيز وفّر سلاسة في عملية انتقال السلطة ورسّخ الاتفاق القديم – غير المكتوب - بين الطبقة الدينية الوهابية وعائلة آل سعود.

تسلم سعود الحكم وما لبث أن نشب خلاف بينه وبين ولي عهده فيصل. وخلال هذا الصراع اصطف أبناء عبد العزيز بين مؤيد لسياسة فيصل وملتزم بالولاء للملك سعود. وقام فيصل بتوطيد علاقته بإخوته السُدَيريين خلال فترة صراعه مع سعود، وهم بدورهم آزروه في مسعاه لعزل سعود. وفي عام 1964 تم عزل الملك سعود وبويع فيصل ملكًا، لكنه انتظر عامًا حتى يعيّن وليًا للعهد ويقال إنه عرض المنصب على أخيه غير الشقيق محمد - الأبن الرابع لعبد العزيز – لكنه رفضه، فاختار فيصل أخاه خالد الأبن الخامس لعبد العزيز، وبذلك التزم فيصل بعُرف اختيار الأكبر سنًا لولاية العهد.

قام فيصل بتوزيع السلطات على الأمراء البارزين في الوزارات والمناطق وخلق توازن قوى بين العائلة المالكة ومارس الحكم بطريقة سلسلة نوعاً ما، ويمكن القول إن قوة فيصل اعتمدت على الأمراء من حوله. ومع أن تركيبة السلطة التي أوجدها فيصل لم تحدّ من الصراعات داخل العائلة لكنها ساهمت في الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الاستقرار. وتحمل حادثة مقتل الملك فيصل عام 1975 - على يد ابن أخيه - العديد من التكهنات، فبينما يعتقد كثيرون من أنصار نظرية المؤامرة أن اجهزة استخبارات دولية قتلته على خلفية قراره حظر تصدير النفط خلال حرب أكتوبر 1973، تشير أغلب المؤشرات الى عمل حصل داخل الأسرة الحاكمة، كون القاتل هو أحد أبناء أخيه غير الشقيق مساعد، ولأن أحداثاً سبقت حادثة الاغتيال تمثلت بتصفية خالد بن مساعد (شقيق فيصل بن مساعد – قاتل الملك) على يد شرطة الرياض لأسباب تتعلق بقيادته لتظاهرات شعبية.

بويع خالد ملكًا في نفس اليوم الذي قتل فيه فيصل، وأصبح فهد وليًا للعهد بعد أن كان في عهد فيصل نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء، وكان خالد ضعيف الشخصية يفضّل عدم إشغال رأسه بالسياسة وتفاصيل الحكم. ويمكن القول إن خالد أوكل لفهد وأخوته الأشقاء (السُدَيريين) مقاليد كل شيء، بما في ذلك التفاوض الخارجي من الدول وإجراء الاتفاقات التي تخص منظمة أوبك وغيرها. بمعنى آخر، كان فهد الملك الفعلي للمملكة السعودية وقد بويع ملكًا بشكل رسمي بعد وفاة خالد عام 1982. ويُعدّ فهد كبير السُدَيريين وزعيمهم وفي عهده قاموا بتقوية نفوذهم وتعزيز مكانتهم في أذرع الحكم، بعد أن وضع فيصل أولى الأسس لتوزيع السلطات على الأجنحة بشكل متوازن.

سيطر سلطان (ثاني السُدَيريين) على وزارة الدفاع والطيران منذ عام 1962 وحتى وفاته عام 2011، وخلال فترة توليه وزارة الدفاع وبعدها ولاية العهد (2006 – 2011) حاول إدخال أولاده على خط تولي مناصب عليا تضمن لهم الوصول لولاية العهد. أما نايف (خامس السُدَيريين) فقد استحوذ على وزارة الداخلية منذ عام 1975 وحتى وفاته عام 2012، وقد عيّنه عبد الله وليّا للعهد بعد وفاة أخيه سلطان ولم يستطع فهد أن ينسف عُرف تولي الأكبر سنًا لولاية العهد مع الاخذ بعين الاعتبار الأمير الأكثر إثباتًا للذات وكان عبد الله أصغر سناً من فهد ولكنه أكبر سنًا من باقي السديريين، وقد برز أكثر من غيره من الأمراء كونه تولى مهمة تأسيس الحرس الوطني عام1963 ليكون المؤسسة التي تحمي العرش السعودي ومؤسسات الحكم والأمراء.

استطاع عبد الله أن يفرض نفسه على سائر إخوته الأكبر منه سنًا وبالتالي فرض حجز مقعده في ولاية العهد بعد تولي فهد الحكم. في المقابل، انتظر عبد الله عشر سنوات حتى عام 2005 لينصّب ملكًا بعد وفاة فهد، علمًا بأنه كان يمارس معظم صلاحيات الملك منذ عام 1995 بعد إصابة فهد بجلطة دماغية أقعدته واضطر عبد الله بعد وفاة أخيه نايف أن يأتي بسلمان (سادس السديريين) ليكون وليًا للعهد عام 2012 وكان سلمان (أمين سر العائلة) قد حكم الرياض على مرحلتين بين عامي 1954و 1960 ثم من 1963 حتى 2011، الى أن استلم وزارة الدفاع بعد وفاة أخيه سلطان، وأتى بابنه المدلل محمد ليعينه في الوزارة بصفة استشارية حتى تسلمه الحكم بعد وفاة عبد الله فأعطاه الوزارة والسلطة كلها.

مأسسة ولاية العهد

مع بداية التسعينيات أخذ فهد يمهّد لعملية مأسسة الحكم وولاية العهد. ومع انتشار القوات العسكرية الأميركية على الارض السعودية في حرب الخليج الثانية، وإعلان الرياض دعمها لمفاوضات مدريد بين الكيان الصهيوني والدول العربية، نشأت معارضة (وهابية) صريحة داخل السعودية، كانت الأولى بعد تمرد جهيمان العتيبي بداية الثمانينيات. لقد غضب "المجاهدون" العرب في أفغانستان من الوجود الأميركي على أرض الجزيرة العربية، وبدأ التجرؤ العلني على التشكيك بشرعية حكم آل سعود ودفعت هذه المعطيات الملك فهد إلى الإيحاء بإجراء إصلاحات تعطي دورًا لمجلس الشورى (ظل دون صلاحيات)، وللمرة الأولى صدر قانون يحدد عملية انتقال السلطة (النظام الأساسي للحكم) وينص البند الخامس منه على أن الحكم في المملكة السعودية ينتقل من أبناء عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى أحفاده حصرًا. وبذلك وضعت الأسس الأولى التي تمهّد لانتقال الحكم من جيل أبناء عبد العزيز إلى أحفاده.

تنافس الأجنحة وتفوّق السُديريين

يمكن تصنيف أجنحة الحكم السعودية في جناحين أساسيين: سُديريين وغير سُديريين يتمثل الجناح "غير السديري" بأبناء فيصل وأبناء عبد الله الذين استلموا مناصب في القيادة السياسية للدولة السعودية لكنهم لم يصلوا الى أماكن حساسة تشكل عصب القوة التي تنتج الملوك، فيما يعتبر الجناح السديري أقوى وقد توزّع على أكثر من فرع (أبناء فهد، أبناء سلطان، أبناء نايف، سلمان وأبناؤه، أحمد وباقي الأمراء السُديريين الذين ما زالوا على قيد الحياة).

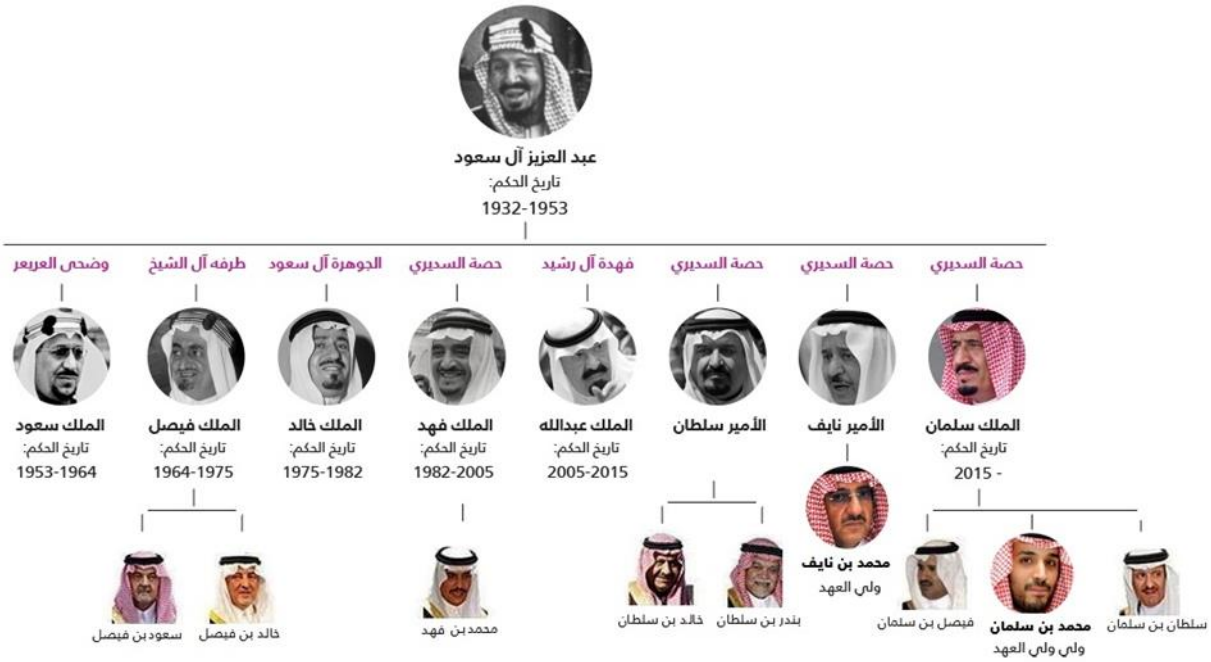

الجناح السُديري

من بين أبناء حصّة بنت أحمد السديري السبعة، تبرز أسماء خمسة هم: الملك فهد، سلطان، نايف، الملك سلمان، وأصغرهم أحمد. أما الأميران السديريان الآخران عبد الرحمن وتركي الثاني فهما بعيدان بعض الشيء عن الصدارة السياسية والحكم. شغل عبد الرحمن منصب نائب وزير الدفاع من عام 1983 وحتى 2011 عندما أعفاه الملك عبد الله من منصبه بسبب رفضه بيعة أخيه الشقيق نايف (الأصغر منه سنًا) وليًا للعهد. أما تركي الثاني فقد عيّنه فيصل عام 1969 نائبًا لوزير الدفاع وعزله أخوه الشقيق الملك فهد عام 1983 ليغادر الرياض إلى مصر ويغيب لمدة 27 عامًا حتى عودته عام 2010. وأما أحمد فقد شغل منصب نائب وزير الداخلية بين عامي 1975 و 2012، ثم عُيّن وزيرًا للداخلية من حزيران/يونيو 2012 (بعد وفاة الأمير نايف) وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وجاء في الأمر الملكي أنه أعفي من منصبه بناء على طلبه، لكن من المعلوم لدى الجميع أنه لاحقًا لم يقبل بتعيين محمد بن نايف وليًا للعهد ومحمد بن سلمان وليًا لولي العهد.

السُديريون الأقوياء

تتمثل الأفرع السُديرية القوية في الجناح السديري بالأمراء الذين سيطروا على وزارتي الداخلية والدفاع منذ بداية الستينيات مع توزيع المناصب عليهم من قبل فيصل وصولًا لسلمان الذي أعاد ترسيخ سيطرتهم على أرفع سلطتين في المملكة السعودية.

فهد بن عبد العزيز وأبناؤه

استطاع فيصل أن يتغلب على أخيه سعود في صراعهما أواخر الخمسينيات بفضل مؤازرة إخوته السديريين، وكان أبرز هؤلاء وأقواهم فهد، الذي رسّخه فيصل– بعد استلامه الحكم رسميًا – على رأس وزارة الداخلية بعد أن كان قد استلم مقاليدها عام 1962. ثم ما لبث فيصل أن عيّنه نائبًا لرئيس مجلس الوزراء عام 1967، وخلال تلك الفترة تغلغل أشقاؤه السُديريون في وزارتي الداخلية والدفاع بأمر فيصل ورغبة فهد، الذي قام بترسيخ الوجود السديري في الوزارات الأمنية بالتوازي مع تسلم عبد الله رئاسة الحرس الوطني وفي عام 1975 استلم فهد ولاية العهد بعد استلام خالد الملك، وأوكل منصب وزير الداخلية لأخيه الشقيق نايف. وعُرف عن فهد بعلاقته القوية بالأميركيين وخاصة مع استعار الحرب النفطية في منظمة أوبك، الأمر الذي عزز قوته في الأسرة الحاكمة.

قام فهد بعد استلامه العرش عام 1982 بتعيين نجله محمد أميرًا للمنطقة الشرقية، ونجله فيصل رئيسًا عامًا لرعاية الشباب ومشرفًا على القطاع الرياضي، ونجله سعود نائبًا لرئيس الاستخبارات العامة، وعيّن لاحقًا نجله سلطان رئيسًا لرعاية الشباب (خلفًا لأخيه فيصل). ولكن لم يبرز أحد من هؤلاء الأبناء الثلاثة لعدم توفر مواصفات رجال السياسة فيهم. فقد توفي فيصل بجرعة زائدة من مادة الهيروين عام 1999 مع أنه كان يشغل منصب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. ولم تتوفر في سعود مواصفات القائد على رأس جهاز هام كرئاسة الاستخبارات العامة فتم عزله عام 2005 من منصبه بعد وفاة أبيه بأشهر. أما محمد بن فهد فاشتهر بقضايا الفساد والتعدي على أملاك أهالي

الشرقية، وقد عزله عبد الله عام 2013 بسبب تدخله في سياسة شركة "أرامكو". يبقى عبد العزيز، الإبن المدلل لفهد من زوجته الجوهرة بنت إبراهيم آل إبراهيم، الذي أراد فهد ان يدفعه إلى سلّم الحكم عبر تعيينه عام 1998 في منصب وزير دولة عضو مجلس الوزراء، ثم عيّنه في عام 2000 رئيسًا لديوان رئاسة مجلس الوزراء وأعفاه عبد الله عام 2011 من منصبه كرئيس لديوان رئاسة مجلس الوزراء مع احتفاظه بمنصب وزير دولة عضو مجلس الوزراء حتى عام 2014 عندما تم إعفاؤه من منصبه. ويُعرف عبد العزير بن فهد بأنه شخص غير متّزن، وقد برهن عن فشله في ميدان السياسة، وكان محظوظًا بأن تقلد مناصب في مجلس الوزراء السعودي فقط لأن والده كان الملك، وبعد وفاة أبيه تقلص حجمه وأعفي من مناصبه. ويمكن القول إن أبناء فهد فشلوا في الوصول إلى سلّم القيادة ليس بسبب ضغوط أعمامهم بل لعدم توفّر المواصفات القيادية التي تؤهلهم لأخذ مكان في سلم ولاية العهد فيما بعد.

سلطان بن عبد العزيز وأبناؤه

استلم سلطان وزارة الدفاع والطيران عام 1962 واستمر في منصبه هذا حتى وفاته عام 2011. أمضى تسعة وأربعين عامًا على رأس وزارة مهمة كوزارة الدفاع جعلت منه مؤهلاً للوصول إلى العرش، فقد بويع وليًا للعهد عام 2005 بعد استلام عبد الله الحكم عقب وفاة فهد. وخلال فترة إدارة سلطان وزارة الدفاع أعطى أبناءه أدوارًا كانت ستؤهلهم فيما بعد لتولي مناصب رفيعة قد تصل إلى ولاية العهد في نهاية المطاف. وقد مثل سلطان رأس حربة السديريين بعد مرض فهد عام 1995، وشكّل – إلى جانب شقيقه نايف – ثنائي التصدي لعبد الله خلال تولي الأخير ولاية العهد وتصرفه بالحكم ابتداءً من عام 1997. وبعد تولي عبد الله الحكم عام 2005 كانت الأنظار تتجه إلى تركيبة الحكم ومن سيرث الحكم من أحفاد عبد العزيز مع تقدم الملك عبد الله وسلطان ونايف بالعمر. وأراد سلطان أن يضع أبناءه على سكة الوصول للحكم فأوكل لإبنه البكر خالد مهمة قيادة القوات العربية في عملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت عام 1991، وقد ساهمت هزيمة القوات العراقية – مع أنها حصلت بالقوة الأميركية – في تعويمه وإظهاره كشخص مؤهل لخلافة أبيه. وفي عام 2001 تم تعيينه مساعدًا لأبيه في وزارة الدفاع والطيران بمرتبة وزير، ومددت خدماته عامي 2004 و 2008. وكانت الحرب مع أنصار الله الحوثيين عام 2009 امتحاناً له، وقد أدّت الهزيمة العسكرية للجيش السعودي أمام اليمنيين إلى تقليص فرص خالد في خلافة والده كوزير للدفاع وتلاشت حظوظه وتم إعفاؤه من منصبه عام 2013.

يُعدّ بندر، الإبن الثالث لسلطان، الأكثر إثارة للجدل بين أبناء سلطان وحتى كل أفراد الأسرة الحاكمة السعودية لفترة طويلة من الزمن. يقال إن أم الأمير بندر هي أثيوبية او سودانية، ولعل صفة "إبن الجارية" لاحقته في حياته المهنية وحالت دُون ترقّيه في سلم الحكم السعودي، إضافة الى عوامل أبرزها الفشل في سوريا وتصدّر جناح عمه سلمان وقد برع بندر في واشنطن كسفير للرياض منذ تعيينه عام 1983 مستفيدًا من علاقته المميزة مع عمه الملك فهد واستطاع بحنكته أن يوطّد علاقته بالجمهوريين في عهد ريغن ثم في عهد جورج بوش الأب، وربطته علاقة حميمة بآل بوش، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانته في البلاط الملكي السعودي. واستطاع بندر أن يمتص الغضب الأميركي عقب هجمات 11 سبتمبر خصوصًا بعد أن تبين ان 15 مهاجمًا قاعديًا كانوا من السعوديين وبعد تسلم أبيه ولاية العهد عام 2005 تم تعيينه أمينًا عامًا لمجلس الأمن القومي، وفي منتصف عام 2012 عُين رئيسًا للاستخبارات العامة حيث

اشتهر بإدارته لملف الأزمة السورية وتنسيقه مع الاستخبارات الأميركية للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد ومع فشل كل المحاولات التي قام بها بندر لقلب ميزان المعركة في سوريا، أصدر الملك عبد الله في نيسان/أبريل 2014 أمرًا بإعفائه من منصبه وتعيينه مستشارًا ومبعوثًا خاصًا للملك السعودي لكنه استمر في موقعه كأمين عام لمجلس الأمن القومي حتى استلام عمه سلمان العرش في كانون الثاني/يناير 2015 فعزله من منصبيه كمستشار ومبعوث خاص للملك وكأمين عام لمجلس الأمن القومي بعد إلغاء المجلس كليًا ويمكن القول إن إخفاق بندر في الملف السوري كان الحجة التي استند اليها الملك عبد الله لإزاحته من مشهد صدارة القيادة السياسية، ليأتي سلمان ويجهز على أي حظوظ له في المستقبل بالعودة إلى الواجهة.

بدأ سلمان، الإبن السادس لسلطان، مشواره في كنف أبيه بوزارة الدفاع والطيران كضابط في سلاح الجو، ثم تم إرساله للعمل مع أخيه بندر في السفارة السعودية في واشنطن بصفة ملحق عسكري في السفارة. وعُين برتبة وزير مفوض بوزارة الخارجية عام 2003، ثم تم تعيينه في منتصف عام 2011 مساعدًا للأمين العام لمجلس الأمن الوطني للشؤون الأمنية والاستخباراتية بالمرتبة الممتازة. وفي عام 2013 عيّنه الملك عبد الله نائبًا لوزير الدفاع بمرتبة وزير، وقد اشتهر أنه أدار عمليات قوات المعارضة السورية في الجبهة الجنوبية من خلال الإشراف على غرفة العمليات المعروفة ب "موك" في الأردن. وفي ظل فشل الخطط المتتالية التي أشرف أخوه بندر على وضعها مع الاستخبارات الأميركية وحلفاء إقليميين، أصدر الملك عبد الله أمرًا بإعفائه من منصبه في أيار/مايو 2014 ليختم بذلك مسيرته القصيرة في وزارة الدفاع دون تحقيق أي إنجاز يخوله الترقي في سلّم القيادة.

يمكن اعتبار أبناء سلطان فرعًا سديريًا امتلك قدرات ومؤهلات في مرحلة معينة من تاريخ المملكة السعودية، وكان بندر أهمهم دون أي منافس، ولكنه لم يستطع رغم حنكته السياسية والامنية الوصول إلى ما كان يصبو والده إليه، أولًا بسبب موت والده عام 2011 وغياب السند الذي كان من الممكن أن يدفعه هو وإخوته في سلم القيادة، وثانيًا بسبب إخفاقه وأخيه سلمان في ملف الحرب على سوريا، بالإضافة إلى فشل خالد في تجربته بالحرب على اليمنيين.

نايف بن عبد العزيز وأبناؤه

بدأ نايف مشواره في تقلد المناصب كوكيل لمنطقة الرياض في حياة أبيه عام 1951. وسرعان ما عُيّن أميرًا للرياض عام 1952، بعدها بثلاثة أعوام أصبح نائبًا لوزير الداخلية، تاركًا منصب أمارة الرياض لشقيقه سلمان. وكان فهد يحرص على الاعتناء بنايف ولذلك واكبه في وزارة الداخلية وعمل نائبًا له حتى عام 1975 عندما استلم فهد ولاية العهد وعُيّن نايف وزيرًا للداخلية واستمر في منصبه هذا حتى وفاته في حزيران/يونيو 2012. وقد عُرف عن نايف تشدده وقسوته على رأس وزارة الداخلية، وبطشه المفرط بالمعارضين، كما عرف بدعمه للمؤسسة الوهابية وذراعها "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وبحكم خبرته الأمنية والسياسية وقوته اعتُبر من الصف القيادي المؤهل للوصول إلى العرش بعد إخوته. وفي عام 2009 عيّنه الملك عبد الله نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء، وقد اعتبرت الخطوة تمهيدًا لاستلامه ولاية العهد بعد أخيه سلطان، الأمر الذي أدى إلى معارضة بعض الأمراء في هيئة البيعة أبرزهم أخوه غير الشقيق طلال.

عام 1999 أدخل نايف نجله الثاني محمد إلى وزارة الداخلية بصفة مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية بالمرتبة الممتازة. ومع بدء تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية عملياته داخل المملكة السعودية عام 2003. أوكل إليه أبوه مهمة متابعة ملف خلايا القاعدة. وقد تمت ترقيته لمنصب وزير في الحكومة في تموز/يوليو 2004. وبعد نجاحه في حربه على القاعدة داخل المملكة سطع نجمه بين أقرانه من أحفاد عبد العزيز، تقلد النياشين والأوسمة من قبل فهد وعبد الله. منتصف عام 2012 توفي أبوه نايف، فعُين عمه أحمد وزيرًا للداخلية بعد أن كان نائبًا لنايف، ثم ما لبث عبد الله بعد أشهر قليلة أن أعفى أحمد وعيّن محمد بن نايف وزيرًا للداخلية، وبعد أشهر (بداية 2013) استلم الملف السوري من ابن عمه بندر بن سلطان بعد تحويل الملف من رئاسة الاستخبارات العامة إلى وزارة الداخلية وقام محمد بن نايف بتأسيس ما أسماه "مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية" الذي يعتبر مركزًا لإعادة تأهيل عناصر القاعدة وداعش المقبوض عليهم وإطلاق سراحهم في المجتمع بعد انتهاء خضوعهم للبرنامج. لكن سجّل تنفيذ العديد من هذه العناصر - التي كانت قد خضعت للمناصحة – عمليات في انتحارية وإرهابية استهدفت في أغلبها المنطقة الشرقية وسكانها الشيعة، كما التحق الكثير من خريجي مركز ابن نايف بالقتال في سوريا بصفوف الجماعات الارهابية. وقد استفاد محمد بن نايف من علاقته القوية مع الاستخبارات المركزية الأميركية وبالتحديد مع رئيس الجهاز الحالي "جون برينان" الذي خلق له هالة وسمعة في واشنطن أنه الرجل الأنسب لقيادة المملكة في مرحلة ما بعد أبناء عبد العزيز آل سعود. وبعد وفاة عبد الله في 23 كانون الثاني/يناير 2015 استلم سلمان الحكم وعينه وليًا لولي العهد، وبعد ستة أيام (في 29 كانون الثاني/يناير) أصدر سلمان أمرًا ملكيًا بتشكيل مجلس الشؤون السياسية والأمنية وأوكل لمحمد بن نايف رئاسته. وبعد شهر على بدء الرياض حربها على اليمن أصدر سلمان أمرًا ملكيًا أعفى بموجبه أخاه مقرن من ولاية العهد وعيّن محمد بن نايف وليًا للعهد ونجله محمد بن سلمان وليًا لولي العهد. وقد أمضى محمد بن نايف حتى الآن 14 شهرًا في منصبه كولي للعهد، لكن يسود الاعتقاد أن الملك سلمان قد يعفيه من منصبه في أي لحظة ليعيّن نجله محمد بن سلمان مكانه في ولاية العهد. غير أن الرجل قوي وبيده مقاليد وزارة مهمة هي الداخلية وما تصدره الصحافة الأميركية ومراكز الدراسات في واشنطن يوحي بما لا يدع مجالًا للشك أن ابن نايف يخوض صراعًا قويًا مع ابن عمه الشاب الذي يصغره بنحو 25 سنة.

أما سعود، الإبن الأكبر لنايف فكانت أولى تجاربه في الحكم عندما عينه عمه الملك فهد نائبًا لأمير المنطقة الشرقية عام 1992، وفي عام 2003 تم تعيينه سفيرًا للسعودية في إسبانيا. وفي عام 2011 أصدر الملك عبد الله أمرًا ملكيًا بتعيينه مستشارًا للنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ومساعدًا لوزير الداخلية للشؤون العامة بمرتبة وزير، ومع استلام أبيه ولاية العهد منتصف عام 2011 أصدر الملك عبد الله امرًا ملكيًا بتعيينه رئيسًا لديوان أبيه ولي العهد ومستشارًا خاصًا له بمرتبة وزير وبعد وفاة أبيه بأشهر عيّنه الملك في كانون الثاني/يناير 2013 أميرًا للمنطقة الشرقية خلفًا لمحمد بن فهد، وقد احتفظ بمنصبه هذا بعد استلام عمه سلمان الحكم.

لا يعتبر سعود بن نايف صقرًا من صقور السياسة السعودية، في ظل إثبات أخيه (الأصغر منه) محمد نفسه أكثر منه في ملف إدارة وزارة الداخلية وملاحقة تنظيم القاعدة في المملكة السعودية. لكن أحد الأوامر الملكية الاخيرة للملك سلمان بتاريخ السابع من أيار/يونيو الماضي تضمّن تعيين عبد العزيز بن سعود بن نايف (الأبن الأكبر لسعود) مستشارًا لعمه وزير الداخلية محمد بن نايف، الأمر الذي يؤشر إلى تحضير عبد العزيز بن سعود بن نايف ليكون ذراع

عمه محمد الأيمن في وزارة الداخلية، وإمكان توليه منصب وزير الداخلية في المستقبل (في حال عدم حصول مشاكل في عملية انتقال الحكم وتسلم محمد بن نايف العرش بعد سلمان).

يمكن القول إن نايف بن عبد العزيز ومن بعده ابنه محمد استطاعا أن يفرضا نفسيهما في سلّم السلطة، إستنادًا إلى ما يعرف بالإنجازات في العائلة الحاكمة، من فرض الأمن على مدى قرابة أربعين عامًا في المملكة، وتأمين المنشآت النفطية والقضاء على خلايا تنظيم القاعدة منتصف العقد الماضي. وينقل عن نايف أنه لم يكن محبوبًا كثيرًا من قبل الأميركيين على عكس ابنه محمد، الذي استمر الأميركيون في الثناء عليه. ويستفيد محمد بن نايف من علاقاته القوية وصداقته الشخصية مع رؤساء المؤسسات الأمنية في واشنطن. وفي العام الماضي (2015) قام مدير سابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية يدعى "بروس ريدل" بالترويج لمحمد بن نايف – عقب تسلمه ولاية العهد – وسّوق له في مراكز البحث والدراسات على أنه "أمير مكافحة الإرهاب" الذي يمكن الاعتماد عليه في المرحلة القادمة ليحافظ على العلاقة الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة.

سلمان بن عبد العزيز وأبناؤه

استفاد سلمان في شبابه من الصراع بين أخويه سعود وفيصل في خمسينيات القرن الماضي، إذ كان أحد الأمراء السُديريين السبعة الذين تحيزوا لأخيهم فيصل. وكان سعود قد منحه منصب أمير الرياض وثبته فيصل بعد أن استلم الحكم في هذا المنصب الذي شغله ما يقارب خمسين عامًا ويعرف عن سلمان أنه رئيس مجلس العائلة الحاكمة وأمين سرها ومستشار إخوته الملوك المقرّب، وقد حظي بمنزلة قوية في الديوان الملكي لدى أخوته الذين تعاقبوا على الحكم ومما يدلل على ذلك إجباره أخاه فهد عام 1969 على نفي إحدى زوجاته (جنان حرب) خارج المملكة وأخذ عهدًا منه بأن لا ينجب منها أولادًا. وكان الملك عبد الله محكومًا بالإتيان بسلمان الى وزارة الدفاع بعد وفاة أخيه الشقيق سلطان، ثم الى ولاية العهد بعد وفاة أخيه نايف، كون إخوته السُديريين الأقوياء لم يحظوا بفرصة الحكم إلا مع فهد. وقد استلم سلمان وزارة الدفاع في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وسعى الى تعيين أبنائه في المناصب الحساسة في الدولة، وأهمهم نجله محمد، الذي يقول في إحدى مقابلاته التلفزيونية أن الملك عبد الله حال دون تسلمه صلاحيات حساسة في وزارة الدفاع في ظل إدارة أبيه للوزارة. وبعد وفاة نايف ومبايعته وليًا للعهد عام 2012 ومرض الملك عبد اللّه، أصبح لسلمان سلطات أكثر من ذي قبل، وأصبح ينوب عن أخيه الملك في مهمات كثيرة منها تمثيله في توقيع الاتفاقيات وحضور القمم وإجراء المباحثات مع الدول وفي 23 كانون الثاني/يناير 2015 توفي عبد الله واستلم سلمان الحكم، وفي نفس اليوم الذي استلم فيه أصدر أوامر ملكية اعتبرت انقلابًا على تفاهمات سابقة مع سلفه. فعيّن نجله محمد ـ ذي الـ29 عامًا ـ وزيرًا للدفاع ورئيسًا للديوان الملكي ومستشارًا خاصًا للملك، وسرّح الحرس القديم لأخيه عبداللّه من الديوان الملكي. وبعد أسبوع على توليه الحكم أصدر سلمان 34 أمرًا ملكيًا، أبرزها ترؤّس إبنه محمد مجلسًا جديدًا سمّاه "مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية" الذي سيصنع السياسة الاقتصادية للمملكة، واستبدال كل من مدير الاستخبارات ورئيس مجلس الأمن القومي، وتعيين وزراء جدد وإلغاء أكثر من 12 مجلسًا وجهازًا في الدولة، إلى جانب إعفاء أميرَي منطقتي الرياض ومكة ـ بنجلي الملك عبداللّه ـ من منصبيهما. إلى أن حلّت ليلة السادس والعشرين من آذار/مارس 2015، وخرج سفير سلمان في واشنطن ـ الذي كوفئ في ما بعد بتعيينه وزيرًا للخارجية ـ

عادل الجبير ليعلن إطلاق "عاصفة الحزم" كما سُمي العدوان على اليمن المستمر حتى اليوم. وعاد سلمان ليفاجئ شعبه أيضًا بعد منتصف الليل في 29 نيسان/أبريل 2015، بإصداره أمرًا ملكيًا "بقبول استقالة" مقرن وتعيين محمد بن نايف وليًا للعهد، وتعيين ابنه محمد في منصب ولي ولي العهد، الذي صار بعد أيام رئيسًا للمجلس الأعلى لشركة "أرامكو". وإلى جانب دفع ابنه المدلل محمد في سلّم الحكم، قام سلمان بتعيين ابنه الآخر فيصل اميرًا للمدينة المنورة، وابنه سلطان رئيسًا للهيئة العامة للسياحة والآثار بمرتبة وزير، وابنه عبد العزيز نائبًا لوزير البترول والثروة المعدنية بمرتبة وزير. كل هذه التعيينات أثبتت ان الملك سلمان كان قد خطط للخوض بما تجنبه اسلافه من إقحام أبنائه في سلّم وراثة الحكم. وهو بقرار تعيين محمد بن نايف وليًا للعهد ونجله محمد بن سلمان وليًا لولي العهد يكون قد قضى على آمال أمراء من خارج الجناح السديري بالتدرج في سلم ولاية العهد وحسم أمر احتكار وراثة الحكم بالجناح السديري حصرًا. وأبرز هؤلاء الأمراء من جيل الأحفاد الذين كانوا يمنّون النفس في الوصول إلى الحكم الأمير متعب بن عبد اللّه وزير الحرس الوطني، ولعل تردد أبيه عبد اللّه وخوفه من ردة فعل السديريين، منعه من اقرار تعيين نجله وليًا لولي العهد في حياته. فالمعروف لدى جميع اسرة آل سعود أن السديريين يتكتلون عندما يكون هناك مساس بنفوذهم ومناصبهم، لكنهم في ما بينهم يتنافسون، تمامًا كما هو حاصل اليوم مع محمد بن نايف ومحمد بن سلمان.

بين المحمدين: أيهما يحكم؟

فرضية التوافق والانتقال السلس للسلطة

تختلف الآراء بين فريقين من المتابعين لشؤون الحكم السعودي اليومية. فريق أول يرى أن القاعدة أو العُرف الذي يحكم الاسرة الحاكمة - والأمراء متفقون على احترامه مهما حصل - هو أن لا يُسمَح لأي خلافات داخلية بأن تؤثر على استقرار قرار العائلة وبالتالي التأثير على مصير مُلك السعوديين في شبه الجزيرة العربية والمنطقة والعالم. بمعنى ان الأجنحة السعودية المختلفة فيما بينها قد تظهر للمتابعين أنها على خلاف، وتسرّب معلومات عبر "مجتهد" أو في الصحافة الأميركية والبريطانية أنها في صدد المواجهة نتيجة سياسة تهميش وغبن وعدم رضا عن سياسات ما، لكن عند كل استحقاق يُلاحظ أن عملية انتقال السلطة أو حسم ملفات مثيرة للاهتمام تتم بشكل سلس ودون أي منغصات. ولعل أنصار هذا الرأي يستشهدون بما يصدر من إشارات بين الفينة والأخرى عن كلٍ من ولي العهد محمد بن نايف وولي ولي العهد محمد بن سلمان من ودٍّ وتواصل. مثلًا عند انتشار أولى التحليلات والاقاويل حول خلاف الرجلين بعد أشهر على انطلاق "عاصفة الحزم"، انتشرت صور تظهر ابن سلمان يقبل يد ابن نايف أكثر من مرة. أو عند انتشار خبر صحيفة الوطن السعودية في الثاني من حزيران الفائت، ثم سحبه بعد دقائق من موقع الصحيفة، ومفاده ان ابن نايف قال على هامش اللقاء التشاوري لقادة مجلس التعاون الخليجي - الذي عقد في 31 أيار/مايو الفائت – أن "عملية عاصفة الحزم طال أمدها وخرجت عن توقعاتها" وأن "وعود الاطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد قد ذهبت أدراج الرياح"، وأن القيادة السعودية "مضطرة لتقديم تنازلات حقيقية ومؤلمة في نفس الوقت"، بعد هذه الزوبعة التي شغلت الإعلام ظهر ابن سلمان مجددًا مع ابن نايف وهما يتناولان أطراف الحديث ويضحكان، في رسالة أنهما في حالة وفاق ولا صحة لما يشاع. وإذا صحت فرضية التوافق فإن سلمان يكون قد أنجز اتفاقًا مع أبناء نايف يقضي بالتناوب على السلطة بين أبناء العمومة كما يحصل في الكويت، بحيث أنه عندما يكون الملك من أبناء نايف يكون

ولي العهد من أبناء سلمان والعكس صحيح، وبذلك ينحصر الملوك وولاة العهد بين أبناء سلمان وأبناء نايف. ما يعزز هذه الفرضية هو تعيين نجل سعود بن نايف مؤخرًا مساعدًا لعمه في وزارة الداخلية، ومعروف لدى الجميع ان محمد بن نايف لا أولاد ذكورًا له، وقد يكون عبد العزيز بن سعود بن نايف ابنه الروحي الذي قد يبرز إلى الواجهة في المستقبل.

فرضية التنافس والتصارع

تتواتر أخبار وتحليلات كثيرة مؤخرًا عن تنافس محموم بين ولي العهد محمد بن نايف وولي ولي العهد محمد بن سلمان، خاصة مع بروز نجم ابن سلمان أكثر منذ توليه منصبه على حساب ابن عمه. ومن يواكب تفاصيل السياسة اليومية في الرياض يعرف أن تصريحات ابن نايف على هامش اللقاء التشاوري الخليجي التي نشرتها صحيفة الوطن قبل أيام تحمل في طياتها انتقادًا مباشرًا وصريحًا لولي ولي العهد محمد بن سلمان وسياسته خاصة في اليمن. ولم تعد مسألة الصراع الدائر بين ابن نايف وابن سلمان تنحصر في إطار التكهنات والتحليل، والمتابع لتسلسل القرارات الملكية التي تصدر عن الديوان الملكي والأخبار في صحف السعوديين يستطيع تلمّس تنافس الأميرين وتسابقهما المحموم للوصول إلى العرش. أولى الإشارات الملموسة لتحرش ابن سلمان بابن نايف كانت في أيلول/سبتمبر الماضي عندما صدر أمر ملكي بإعفاء سعد الجبري من منصبه كوزير دولة في الحكومة، وهو أحد أبرز رجال ابن نايف في مجلس الوزراء وسابقًا كمستشار في وزارة الداخلية. بعد هجمات باريس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وتوجيه اتهامات في أوروبا والغرب للسعودية بالمسؤولية عن صناعة الإرهاب. وقد نشر بعض مراكز الدراسات الأميركية تقارير أظهرت الدور السعودي في خلق الأيديولوجيا الوهابية التي تتبناها "داعش"، وكان تقرير "فورين بوليسي" في شباط/فبراير الماضي حول فشل برنامج المناصحة الخاص بـ"مركز محمد بن نايف لمكافحة الإرهاب" العنوان الأبرز للحملة التي تناولت الأخير، على عكس ما كان يُسوّق للرجل في السابق من أنه الشخص المناسب لهزيمة الإرهاب، وهو الذي قضى على خلايا "القاعدة" في السعودية قبل عشر سنوات. لاحقًا في نيسان/أبريل صدر قرار عن مجلس الوزراء السعودي يقضي بتقليص صلاحيات "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" ومنع عناصرها من ملاحقة المواطنين في الشوارع ومراكز التسوق وقد اعتبر جزء كبير من الدعاة الوهابيين (المحسوبين على تيار الصحوة) القرار صفعة لابن نايف وأخذوا يستنجدون بالرجل للتدخل، فيما تجرأ البعض على انتقاد من يقف وراء القرار (محمد بن سلمان) وكان السجن مستقرهم أمثال سليمان الدويش وعبد العزيز الطريفي.

عقب تصريحات الرئيس الأميركي باراك أوباما التي انتقد فيها الرياض وبالتزامن مع إعادة استحضار الدور السعودي في هجمات أيلول/سبتمبر، كان ابن سلمان يتحضّر لطرح رؤيته المسماة "السعودية 2030". تتضمن رؤية ابن سلمان برنامجًا يقوم على الاستثمار، ولكن كيف يستجلب الاستثمار لبلد تنتج مناهجه التعليمية الإرهابيين الذين أصبحت عملياتهم تطاول الأوروبيين والغرب؟ هنا يعلم ابن سلمان أنّ الإصلاح الذي تطلبه واشنطن لن يتمكن ابن نايف من إنجازه لكونه ورث عن أبيه نايف رعاية الطبقة الدينية وحماية مصالحها. من المنطقي إذن أن يقتنص نجل الملك الفرصة ليبرهن لواشنطن أنه الشخص الأقدر على إنجاز المهمة وتحقيق رغباتها، فهو إن نجح سيضمن حماية أميركية تخوله السيطرة على مقاليد الحكم وعزل بن نايف نهائيًا من دون أن يكون للأخير أي ردة فعل قد تفشل مخططه. وقد صدرت أوامر ملكية في السابع من أيار/مايو الماضي تسهّل لابن سلمان مهمته في تطبيق رؤيته عبر إعادة هيكلة الوزارات

والهيئات الحكومية. وقضى الأمر الملكي الثامن والأربعون بتعيين مساعد العيبان عضو مجلس الوزراء رئيسًا لمجلس إدارة هيئة تقويم التعليم، ومن ضمن مهمات الهيئة إصلاح المناهج التعليمية. ومعلوم لدى السعوديين أن العيبان يعتبر "رجل المهمات الخاصة" الذي تفاوض مع دول إقليمية، وعمل على إخماد الخلاف القطري ـ السعودي عام 2014 عبر زيارات مكوكية بين الدوحة والرياض. بعد ثلاثة أيام على الأوامر الملكية صدّق مجلس الشورى السعودي على مشروع "نظام جمع التبرعات وصرفها داخل المملكة"، وعلّل المجلس الهدف من المشروع بأنه يأتي "للحد من وصول التبرعات لأيدي الشبكات الإرهابية" وفي التاسع عشر من أيار/مايو الفائت نشر موقع «بوليتيكو» الأميركي تقريرًا خاصًا تناول رسالة سعودية من 104 صفحات وُجِّهَت إلى أعضاء الكونغرس، تشرح فيها الرياض المحاور الثلاثة التي تعمل على حلها، وهي: الإجراءات الأمنية المتخذة بحق الإرهابيين، والإجراءات المالية التي تهدف إلى تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، وبذل جهود لإنهاء التطرف في المساجد والمدارس. بعدها بأيام أُعلن أمرٌ بتوحيد خطبة الجمعة في جميع مساجد المملكة السعودية.

ما يتعلق بتصريح بن نايف الذي قيل أنه "مقرصن" يمكن القول إنه يستبق سيناريو إقصائه والاستفراد به لتجريده من منصبه فلا خيار أمامه سوى الهجوم بعد تلقيه لكمات موجعة في الأشهر الماضية. وهو في تسريب صحيفة الوطن يبدي رأيه صراحة. أن العدوان على اليمن قد فشل، والجميع يعرف أن ملف العدوان بيد ابن سلمان حصرًا، ولا يشك اثنان في أن الملفين السوري والعراقي قد خرجا، تقريبًا، من يد السعودية منذ العام الماضي مع دخول روسيا إلى ساحة المعركة وخسارة "داعش" في العراق، وابن نايف عمليًا إنما يطلق تصريحاته هذه – وإن حذفت وتم نفي صحتها – ليصوَّب باتجاه ابن سلمان ويبرز فشله ويبدأ مشوار سحب البساط من تحت قدمي ابن عمه الشاب الغر المتهور، فبعد يوم على هذا التسريب تواردت أنباء توجه رئيس وفد صنعاء اليمني إلى مفاوضات الكويت محمد عبد السلام إلى الرياض من أجل التفاوض عن كثب مع السعوديين. ويقول مصدر مطلع مقرب من مفاوضات الكويت إن "زيارة عبد السلام المفاجئة إلى الرياض كانت بناء على رغبة ابن نايف شخصيًا وترتبط بخلاف المحمدين"، وهي إشارة يرفدها تصريح لرئيس منظمة الحج والزيارة الإيراني علي أوحدي منتصف أيار/مايو الماضي حين أشار في معرض حديثه إلى أن أحد أهم أسباب الخلاف بين الدولتين حول موسم الحج القادم يعود إلى الخلاف بين وزارات الحج والداخلية والخارجية السعودية بشأن مشاركة الحجاج الإيرانيين في موسم الحج هذا العام. ويطرح بن نايف نفسه في وقت محموم تعصف فيه بالمنطقة كلها معارك وصراعات - تتحمل الرياض جزءًا كبيرًا من المسؤولية عنها – كخيار منقذ لحل مشاكل الإقليم عندما يتحدث عن الاضطرار إلى التنازل في ملفات المنطقة.

هيئة كبار العلماء ودورها

تعتبر هيئة كبار العلماء أعلى سلطة دينية في المملكة السعودية ويتراوح عدد أعضائها بين 11 و 21 عضوًا (حاليًا 19 عضوًا)، يعيّنهم الملك بأوامر ملكية وبالتالي ترتبط قرارات واجتماعات الهيئة بالديوان الملكي ورغبته وينظر المجتمع السعودي الى الهيئة على أنها السلطة الدينية العليا المخوّلة النظر في الشؤون الدينية والفتاوى والتوجيه الديني. ومنذ تأسيسها عام 1971 بأمر ملكي لم تحد عن رغبات الملك وسلطة الحكم، ولم يحدث أن أطلقت مواقف تتعارض مع الرغبة الملكية في شتى المواضيع سياسية كانت او اجتماعية. وكان لافتًا ان الهيئة التي من المفترض أنها تجتمع كل ستة أشهر باتت تكثف مؤخرًا من اجتماعاتها (الاستثنائية) لمباركة الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء والعدوان

على اليمن وصولًا إلى امتداح رؤية المملكة 2030 مؤخرًا. وفي السادس من حزيران/يونيو الجاري صدر قرار حكومي سعودي ينص على "عدم التعرّض أو التجريح أو الإساءة لمفتي المملكة أو أعضاء هيئة كبار العلماء أو رجال الدولة أو أي من موظفيها عبر وسائل تقنية المعلومات أو الشبكات المعلوماتية" ويُفهم من القرار أنه حصانة لأعضاء هيئة كبار العلماء وأي قرارات أو آراء ستصدر عنهم في المستقبل. بعد هذا القرار بعشرة أيام أعلن عضو الهيئة والمستشار في الديوان الملكي عبد الله المنيع أن "هيئة كبار العلماء تُحضّر لحوار مع (عقلاء الشيعة) في المملكة والعراق "لبيان الحق لهم وأن الثوابت هي القرآن والسنة ومن خالفهما فهو على ضلال"، وتحدّث عن برامج حوارية تعكف الهيئة على التحضير لطرحها. وقد لاقى هذا الاعلان ردود فعل متفاوتة على مواقع التواصل الاجتماعي، مع التأكيد أن الخطوة لا طائل منها ولن توصل إلى أي نتيجة لأنها في الأساس تعتمد أن ما ستطرحه الهيئة هو الحق ومن لا يأخذ به فهو على ضلال. والأقرب للواقع أن هذا الإعلان لا يستهدف شريحة من مواطني الشيعة ويهدف حقيقة الى محاورة من يختلف مع الهيئة في العقيدة، بل هو رسالة ملغومة للخارج مفادها أن المملكة بصدد الانفتاح على من يختلف مذهبهم مع المذهب المعتمد لدى النظام السعودي، ولا شك أنه يندرج في قائمة "الاصلاحات" التي يريد بن سلمان ان يروّجها في الخارج (لدى الأميركي تحديدًا) على أنه يقوم بعملية إصلاح عنوانها الانفتاح على الآخر في خضمّ تهيئة أسباب نجاح رؤيته غير القابلة للتنفيذ دون إجراءات إصلاحية.

مستقبل العلاقة مع واشنطن

لطالما كانت علاقة واشنطن بالرياض محكومة بالاتفاق التاريخي بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت عام 1945 القائم على معادلة النفط مقابل الأمن وما يحصل اليوم على أرض الواقع من انخفاض في اسعار النفط عالميًا، واعتماد الولايات المتحدة على مشتقات النفط الصخري والبدء بالاستهلاك من الاحتياط الاستراتيجي للنفط الأميركي، يفرض واقعًا جديدًا عنوانه تقلّص الاعتماد الأميركي على خام النفط السعودي. غير أن تراجع الحاجة الأميركية للنفط السعودي لا تعني بالضرورة أن واشنطن قد تقدم قريبًا على نسف معادلة عبد العزيز – روزفلت، هي حكمًا قد تعدّلها أو تعيد صياغتها لكن لن تلغيها تمامًا وتعمل على إسقاط النظام السعودي بالكامل وقد تصبح القاعدة التي ستحكم العلاقة بينهما مستقبلًا قائمة على "الدفع مقابل الأمن"، بمعنى أن تستبدل واشنطن الخام بالأموال والاستثمارات. ولعل أبرز أوجه هذه البوادر تتمثل بما أعلن عنه ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عن نية الحكومة السعودية طرح بعض أسهم "أرامكو" للبيع. وجدير بالذكر أنه خلال فترة حكم فهد بن عبد العزيز توطدت علاقة الرياض بواشنطن مع اعتماد "برنامج التخفيضات على الخام السعودي" عام 1991 بعد سنتين على تحول ملكية أرامكو الخالصة للسعودية بعد أن كانت أسهمها وإدارتها للأميركيين. وقد نشهد عودة الشركات الأميركية للتملك في شركة أرامكو وخاصة أن ابن سلمان يطرح لـ بيع الأسهم والنفط تحت الأرض أيضًا لتمويل صندوقه السيادي المبني على الاستثمارات.

إذا راقبنا تصريحات قادة الحزبين الأميركيين الجمهوري والديمقراطي التي صدرت مؤخرًا حول العلاقة مع الرياض يمكن ملاحظة أن مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة "دونالد ترامب" يهاجم السعودية في تصريحاته الانتخابية على قاعدة "إذا أردتم ان تستمروا كحلفاء لنا عليكم أن تدفعوا لنا"، ويقول ترامب علنًا أنه لولا الحماية الأميركية لما استمر الحكم

السعودي، وفي حال فوزه بالانتخابات القادمة سوف يتصرف مع الرياض بناء على ما يصرح به، مضافًا الى كل ذلك المواقف المعادية للإسلام التي يطلقها باستمرار، الأمر الذي يشير إلى مرحلة لن تكون فيها علاقة ترامب مع الرياض على ما يرام. أما بالنسبة لرؤية الحزب الديمقراطي حول مستقبل العلاقة مع السعودية فقد وضع أسسها الرئيس أوباما في شهر نيسان/أبريل الماضي عندما قال في تصريحاته لمجلة The Atlantic إن مرحلة "الركوب بالمجّان" لحلفاء واشنطن قد انتهت، وبالتالي في حال فوز هيلاري كلنتون بانتخابات الرئاسة فهي ستكون محكومة باتباع نهج سلفها ولن تغرّد خارج سرب حزبها، الذي صوت أعضاؤه في مجلسي الشيوخ والنواب مؤخرًا لصالح القانون الذي يسمح لأميركيين بمقاضاة الرياض على خلفية التورط الرسمي السعودي في هجمات 11 أيلول/سبتمبر. نستنتج من ذلك أن كلا الحزبين في الولايات المتحدة متفقان على ضرورة إحداث تغيير في طريقة التعامل مع السعودية في المرحلة القادمة، ويمكننا القول بأن السعودية لا يمكن أن تستمر في نفس العلاقة مع واشنطن وهي بشكلها التقليدي الحالي. وهذا ما قاله أوباما لحلفائه السعوديين والخليجيين بشكل عام من أن الاصلاح والتغيير يجب أن ينطلقا من داخل الانظمة وعليه فإن المرحلة القادمة سوف تشهد مزيدًا من الضغوط على الرياض من أجل تسريع وتيرة الاصلاحات والتخلص التدريجي من الإيديولوجيا الوهابية التي تصبغ المجتمع السعودي وبغضّ النظر عن ما قدّمته السعودية في حرب الاستخبارات الأميركية التي خاضتها ضد أنظمة ديمقراطية منتخبة في أميركا الجنوبية وأفريقيا وأوروبا الشرقية وغيرها من البلدان خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، فإن سمعة الارهاب الوهابي باتت اليوم تلاحق السعودية في العالم أجمع، وأصبحت واشنطن تعي أن حليفتها بشكلها الحالي - التي أنتجت وتنتج الإيديولوجيا الفكرية الوهابية التي تتبناها داعش والقاعدة – أصبحت عبئًا عليها وبالتالي يمكن ملاحظة أن محمد بن سلمان يسعى للبدء بفرض إجراءات عملية على الأرض داخل المجتمع السعودي لتجميل سمعة الرياض وتقديم البراهين لواشنطن على أن الإصلاحات المطلوبة قيد التنفيذ وقد بدا الأمر واضحًا من خلال الورقة التي وزعتها السفارة السعودية في واشنطن على أعضاء الكونغرس في أيار/مايو الماضي والتي تشرح فيها الرياض إجراءاتها من أجل الإصلاح وملاحقة "الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله داخل السعودية".

يعي الملك سلمان منذ فترة حكم سلفه عبد الله أنه سوف يأتي يوم تمارس فيه واشنطن ضغطًا استثنائيًا على السعودية لتسريع وتيرة الإصلاحات، وقد نشرت "ويكيليكس" أنه بحسب برقية دبلوماسية أميركية في عام 2007 يرى سلمان أن الديمقراطية لا تناسب المملكة المحافظة وهو يتبنى نهجًا حذرًا في الإصلاح الاجتماعي والثقافي. كما كشفت التسريبات أن سلمان قال في اجتماع مع السفير الأميركي في آذار/مارس2007 إن الإصلاحات الاجتماعية والثقافية التي يحث عليها الملك عبد الله يجب أن تمضي ببطء خشية أن تثير ردًا عكسيًا من المحافظين (الوهابيين). وأغلب التقديرات أن نجل الملك محمد بن سلمان يسعى اليوم لتسريع وتيرة التغيير ليقول للأميركيين أنه الشخص المناسب، في وقت ما تزال الطبقة الوهابية تناشد ابن نايف التدخل والحؤول دون إنهاء دورها في المستقبل. ويبقى التساؤل في المرحلة القادمة هو: بين ابن نايف وابن سلمان من ستختار واشنطن؟ "العقل الأمني" أم "المنفتح الليبرالي"؟

زيارة بن سلمان لواشنطن

مع إعلان وكالة رويترز مطلع حزيران / يونيو الجاري أن ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان سيزور واشنطن على رأس وفد حكومي ويلتقي عددًا من المسؤولين الأميركيين والشركات، كانت أغلب التقديرات تشير إلى أن بن سلمان سيبحث مع أوباما خلال زيارته أمورًا تتعلق بتطبيق رؤيته وسعيه لإحداث تغيير في المملكة، ولعل الإجراءات التي أعلن عنها في الرياض في الأشهر الماضية والتي ذكرناها سابقًا توحي بأن الزيارة تأتي في إطار تسويق نفسه لدى الأميركيين وكما كان متوقعًا لم تعلن وسائل الاعلام السعودية الرسمية وغير الرسمية أي تفاصيل لحيثيات الاجتماعات التي أجراها في واشنطن وسان فرنسيسكو غير أن وسائل الإعلام الأميركية سرّبت بعضًا مما بُحث في الاجتماعات، وأغلب الصحف التي تابعت الزيارة أشارت إلى أن هدف الزيارة يتلخص ببندين:

1- عرض بن سلمان خطته الاقتصادية على الأميركيين.
2- دحض الآراء السلبية لدى المشرّعين الأميركيين من أن بلاده لا تصنع شيئًا لوقف تمويل الإرهاب.

غير أن هدفًا آخر للزيارة لا يحكى عنه في وسائل الاعلام يتمثل في تسويق بن سلمان نفسه في مسألة التنافس على ولاية العهد بينه وبين ابن عمه محمد بن نايف. ففي السابع عشر من حزيران/يونيو الجاري نقلت شبكة NBC الأميركية عن مسؤولين معنيين بالأمن القومي في واشنطن تخوفًا من "انهيار السعودية" في حال فشل ابن سلمان في تطبيق مشروعه. وأضافت الشبكة أن هؤلاء المسؤولين كانوا من بين الذين التقاهم بن سلمان خلال زيارته. ونقلت الشبكة أيضًا عن ثلاثة مسؤولين استخباراتيين سابقين وحاليين أن ولي العهد محمد بن نايف ليس في صحة جيدة وأكد أحد هؤلاء المسؤولين في الاستخبارات العسكرية أن بن نايف "يشارف الموت"، فيما اعتبر آخر أن "صحته ليست على ما يرام". واللافت إن الشبكة استطلعت رأي "بروس ريدل" المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية CIA الذي أكّد أيضًا أن بن نايف ليس على ما يرام، وأنه يتلقى علاجًا دائمًا جراء معاناته من تبعات عملية اغتياله الفاشلة عام 2009 التي أصيب بها. وفي العام الماضي كان بروس ريدل نفسه يستعرض في معهد بروكنغز سيرة بن نايف ويسوّق لنجاحاته مطلقًا عليه لقب "أمير مكافحة الإرهاب".

أيًا يكن الهدف وراء تسريب هذه المعلومة عن صحة بن نايف (إن صحّت) يمكن القول إن الأميركيين يمهّدون لأمر سوف يشكّل نقلة نوعية في طريقة مقاربة واشنطن لمستقبل الحكم في المملكة السعودية، علمًا بأن أغلب المسؤولين السياسيين والأمنيين الأميركيين - كانوا وما يزال الكثير منهم – يعتبرون بن نايف خيارًا أول وأفضل إذا ما قورن بابن عمه بن سلمان (قليل الخبرة والتجربة)، لكن توقيت إطلاق مثل هذا التسريب في الوقت الذي يزور فيه بن سلمان واشنطن ليس بريئًا وربما يشي بتغيرات قد تطرأ على الموقف الأميركي الذي لا يُعلن صراحة في الاعلام إنما تلمّح بعض المراكز البحثية له من خلال مقالات وأبحاث تصدر هنا وهناك. والأمر الآخر الذي يثير الريبة في زيارة بن سلمان هو الحرص على جعل اللقاءات التي أجراها بعيدة عن كاميرات وسائل الإعلام والصحافيين فلم يجرِ الأمير السعودي مقابلة واحدة ولم يعقد مؤتمرًا صحافيًا يعرض فيه ما أنجزه وبحثه خلال زيارته مع أوباما والمسؤولين العسكريين والإستخباراتيين والاقتصاديين بالإضافة إلى الشركات التي اجتمع بها في نيويورك وسان فرانسيسكو.

إن الاجتماع الذي حصل بين أوباما وبن سلمان صباح الجمعة 17 حزيران/يونيو بعد أربعة أيام على وجود ولي ولي العهد السعودي في واشنطن أثار موجة من التكهنات كون موضوع اللقاء بين الرجلين كان غامضًا ولم يعلن عن تحديد موعده الا بعد مضي أربعة أيام على بدء الزيارة. وأشار بيان البيت الابيض عقب اللقاء الى أن "اللقاء جاء استكمالًا لنقاشات القمة التي جمعت أوباما بالقادة الخليجيين في الرياض في نيسان/ابريل الماضي"، مع الاشارة إلى ثناء الرئيس الأميركي على مساهمة السعودية في التحالف الدولي ضد داعش وبحسب البيان فقد تم استعراض تقدم القوات العراقية في معاركها ضد داعش، وكان ثمة تطابق بين الرجلين حول الموقف من الأزمة السورية وأهمية دعم وقف إطلاق النار وتثبيته ودعم انتقال سياسي في سوريا من دون الرئيس الأسد. أما في ما يخص اليمن فقد ذكر البيان أن أوباما رحب "بالالتزام السعودي في التوصل لحل سياسي للنزاع، ودعم مجلس التعاون الخليجي لعمليات الإغاثة الانسانية وإعادة اعمار اليمن". وفيما يخص إيران أشار البيان الى مناقشة "دور إيران في زعزعة استقرار المنطقة" ولكن الأهم في هذه النقطة تمثل باتفاق الطرفين على "ايجاد سبل معينة تقود نحو تهدئة التوتر الحاصل في المنطقة" على حد تعبير البيان. والنقطة اللافتة في ذيل البيان تحدثت عن "مناقشة الدور الهام للسعودية الذي يمكن أن تلعبه في معالجة الفكر المتطرف"، وفي هذه العبارة يكمن تفسير كبير لأحد أبرز أهداف بن سلمان من وراء زيارته واشنطن وهو التغيير الذي يجب أن يطال المجتمع السعودي "ذي الصبغة الوهابية" وقد شرحنا آنفًا الخطة التي يتبعها بن سلمان في هذا الصدد، والإجراءات والخطوات التي يسير بها لإثبات أنه يسير وفق المطلوب أميركيًا ليقطف الثمار سياسيًا بتزكيته للقفز إلى منصب ولي العهد على حساب بن نايف.

وأثنى بيان أوباما على جهود بن سلمان لإصلاح اقتصاد المملكة السعودية وأشاد بخطته المسماة "رؤية المملكة 2030" واعلن أن الولايات المتحدة "تدعم الخطة بقوة" في جميع المجالات، بالإضافة إلى تأكيد بن سلمان لأوباما التزام السعودية بتطبيق مقررات قمة باريس حول المناخ وتخفيف انبعاثات الطاقة والتلوث البيئي.

ونشرت مجلة بلومبيرغ الأميركية – التي كان بن سلمان قد خصّها بمقابلة حصرية في نيسان/أبريل الماضي للإعلان عن رؤيته - تقريرًا مطولًا واكبت فيه اجتماعات بن سلمان مع المسؤولين الأميركيين، ونقلت عن السيناتور الديمقراطي "بن كاردن" الذي التقى بن سلمان في الكونغرس ضمن مجموعة من المشرّعين الأميركيين قوله: " لقد شرح لنا الأمير بالتفصيل رؤيته الاستراتيجية للاقتصاد السعودي، واستراتيجيته الأمنية، والسبب الذي يدفعه للاعتقاد أن العلاقة مع الولايات المتحدة مهمة جدًا للسعودية إنه شخص مثير للاهتمام". فيما صرّح السيناتور الجمهوري "ليندسي غراهام" للمجلة قائلاً: "السعوديون حلفاء مهمّون، إنهم ليسوا كاملين، تمامًا كما أننا لسنا كاملين أيضًا، لكنني اعتقد ان ولي ولي العهد السعودي يمثّل مستقبلًا مشرقًا، وما علينا إلا أن نبقي التحالف قائمًا". أما رئيس لجنة الأمن الداخلي في مجلس النواب الأميركي الجمهوري "مايكل ماك كول" فقال لبلومبيرغ: "تحدثنا عن تنسيق أكبر حول – ليس فقط قوات التحالف والجهود المشتركة ضد داعش – بل أيضًا حول مكافحة الإيديولوجيا وكيفية مكافحة الإيديولوجيا العنيفة المتطرفة وانتشارها". وتصريح الأخير يمكن ربطه ببيان البيت الابيض حول نقطة "مكافحة الإيديولوجيا المتطرفة" والمقصود هنا "الإيديولوجيا الوهابية"، الأمر الذي يعزز الاعتقاد باتفاق الأميركيين – جمهوريين وديمقراطيين – على أن على السعودية أن تنفذ الخطوات المطلوبة المتعلقة بتطويق النفوذ الوهابي

والإيديولوجيا المنتجة للتطرف في السعودية وأماكن نفوذها في العالم الإسلامي، إذ إن واشنطن باتت محرجة أمام حلفائها الغربيين في الاستمرار بتجاهل رعاية السعودية للفكر الوهابي المنتج للتطرف.

على خط آخر اجتمع بن سلمان بعد لقائه أوباما برؤساء شركات صناعة الأسلحة (كلٌ على حِدة) فالتقى رؤساء ومدراء في شركات: بوينغ، ريثيون إنترناشونال، لوكهيد مارتن إنترناشونال. ونوقشت في هذه الاجتماعات بحسب مجلة بلومبيرغ الرؤية السعودية 2030 التي يطمح فيها بن سلمان لتوطين الصناعات العسكرية والنشاطات الصناعية والتكنولوجية بالإضافة الى خدمات التدريب وأنشطة الدعم. وبحسب تقارير صحافية سعودية فقد رحبت الشركات ببرامج السعودية الطموحة وأبدت استعدادها للمشاركة بدور فعال في هذه البرامج. وهنا تبرز إشكالية تتمثل بإقدام هذه الشركات العملاقة على إنشاء مصانع لها داخل المملكة السعودية، آخذين بعين الاعتبار عامل الثقة الذي يجب أن يتوفر بالنظام السعودي لنقل التقنيات والإمكانات إلى الأرض السعودية، واطمئنان تلك الشركات إلى العامل الأمني الذي سيجعلها تمضي في خطوة كهذه في بلد لا يمكن ضمان استقراره الداخلي في حال نشوب أي صراع على السلطة، أو هجمات قد ينفذها تنظيم داعش لاستهداف منشآت الشركات العسكرية الأميركية في السعودية. والتساؤلات نفسها تبرز إلى السطح في قضية تم الاعلان عنها العام الماضي خلال زيارتَي بن سلمان الى موسكو وباريس والإعلان أن روسيا وفرنسا ستتعاونان مع الرياض في مجال تشييد منشآت نووية للأغراض السلمية، الأمر الذي يطرح علامات استفهام حول أهلية السعودية لاستقبال منشآت ضخمة وحساسة وخطرة في الوقت نفسه في حال تفلّت الامن في المملكة.

بالطبع، الوقت كفيل بكشف نتائج وحيثيات زيارة بن سلمان إلى الولايات المتحدة، ولكن المؤشرات الأولية تجعلنا نستنتج أن الأمير الشاب نجح في خطف الأضواء مجددًا في قلب عاصمة سلطة القرار العالمي، ومما لا شك فيه أن لهذه الزيارة ارتدادات على الداخل السعودي ونظرة السعوديين وعلى رأسهم الأمراء السعوديين لمكانة بن سلمان في المرحلة المقبلة التي ستشهد وصول أول أحفاد عبد العزيز الى السلطة، سواء كان ابن نايف او ابن سلمان نفسه. والخلاصة الأهم التي يجب أن تدرس في المرحلة المقبلة تتمثل في إمكان نجاح بن سلمان في تنفيذ رؤيته لمستقبل السعودية أو فشله، في ظل تشكيك بعض الاقتصاديين السعوديين والعالميين في إمكان تحقيق ما رُسم وكتب على ورق بن سلمان. والتركيز الاهم يجب أن ينصبّ على دراسة ردة فعل تيار الصحوة الوهابي والدولة العميقة التي سيواجهها بن سلمان في فرض آراء وممارسات سترفضها هذه الطبقة وتعتبرها تنكّرًا لتاريخ السعودية وقيمها وعاداتها، وهنا تكمن مؤشرات التمرد والتصادم بين العائلة المالكة وشرائح إيديولوجية نشطة في السعودية منذ تأسيسها.

الخاتمة

لن يمرّ على المملكة السعودية كثير من الوقت حتى يتبيّن المصير الذي قرر الملك سلمان ونجله أن الرياض محكومة بملاقاته عبر رؤية اقتصادية هي في جوهرها سياسية. وذلك أن الأمير الشاب محمد بن سلمان – المحاط بشركات الاستشارات الأميركية – لن يألو جهدًا في المرحلة المقبلة لإثبات أهليته لما يتطلع إليه، فهو علاوة على تصديه لخطوات، قد يراها البعض قفزًا في الهواء، لديه من دون أدنى شك مستشارون أذكياء استطاعوا حتى اليوم أن يرسّخوا له مكانة في وعي ولا وعي السعوديين (لا سيما الشباب)، على أنه هو الأمل والمستقبل المشرق الذي ينتظرهم. وليس سهلًا تحويل اقتصاد دولة من ريعي إلى متعدد المصادر في ظرف 10 أو 14 سنة. يعرف ذلك الاقتصاديون ومن خبر السعوديين الذين أمضوا 84 عامًا يعتاشون من البترول وفاتهم التحضير لمرحلة ما بعد النفط. ماذا بعد سلمان؟ هل سينتقل الحكم إلى محمد بن نايف بسلاسة؟ أم يستبق بن سلمان موت والده ويصدر عبر الديوان الملكي أمرًا بإيكال منصب رئاسة مجلس الوزراء إليه، وبالتالي استلامه إدارة منصب أعلى من منصبي بن نايف، الأمر الذي سيُعتبر رسمياً انقلابًا على ولي العهد الحالي؟ أيًا تكن إجراءات بن سلمان التي يتبعها للوصول الى العرش فلا شك أن طريقه لن يكون معبّدًا بالورود. حتى وإن استعمل الأمير الشاب نفوذ الوهابيين التقليديين المقربين من الديوان الملكي (هيئة كبار العلماء)، ولن تكون مهمته سهلة في تخفيف منسوب التطرف والتشدد في التمسك بالموروث. المنطق يقول أنه سيكون محكومًا بموازنة إجراءاته، فتقوية تيار على تيار ضربة واحدة لن يكون في صالحه. والارجح إفساح مجال أوسع للمعتدلين مع عدم سحب البساط بشكل كامل من تحت أقدام التيار المتشدد (الصحوي)، ففي النهاية علينا التنبه إلى أن بن سلمان هدفه ليس الانقلاب التام على الموروث، بل إقناع واشنطن بأهليته للحكم (من بوابة الإصلاح الذي تطلبه)، وهو واقعًا لا يهمه الإصلاح بقدر ما يهمه اعتلاء العرش. وأغلب التقدير أن بن سلمان بعد عودته من زيارته إلى الولايات المتحدة سيزداد توهّج نجمه في الأسرة الحاكمة وداخل مؤسسات الحكم، فالإيحاء الأميركي للمراقبين والمهتمين خلال الزيارة يشي بقبول أميركي بعروض الأمير الشاب، وتوجه جدي لإقصاء بن نايف الذي لطالما كان خيار واشنطن الأول وشريكها في الحرب على الإرهاب. ومؤشرات تحدي ابن نايف - ومعه الخاسرون والمقصّون من الأمراء - لمخطط بن سلمان ليست بالقوة التي يمكن البناء عليها، نظرًا الى الإجراءات التي اتخذها الملك سلمان والتي أبعدت الكثير من العقبات أمام ابنه الشاب مستقبلًا، من إلغاء هيئات ووزارات وتحويل صلاحيات معينة إلى مجالس يرأسها ابنه، علاوة على تدخل الملك وابنه في تعيين الضباط الكبار والمستشارين الذين يحيطون بابن نايف. صحيح أن مؤشرات التمرد ضئيلة، لكن ذلك لا يمنع أن يساهم كل أمير ومحسوب على أمير من موقعه في عرقلة رؤية بن سلمان، كلٌ بما استطاع، وأغلب التقديرات أن التيار الوهابي الصحوي سيساهم هو الآخر في عرقلة مساعي الأمير الشاب، وأغلب تقديرات الاقتصاديين والسياسيين المتابعين أن رؤية بن سلمان ستفشل في نهاية المطاف، فالأمير الشاب لم ينجح في شيء حتى الآن والعدوان على اليمن أكبر دليل، ليعود إلى الواجهة أمراء سديريون وحتى غير سديريين، تم إقصاؤهم من قبل سلمان وابنه رغم أنهم يمثلون خطًا يمكن التفاهم معه في مشاكل الإقليم (كأحمد بن عبد العزيز ومتعب بن عبد اللّه).